90٪ نسبة التراجع بقيمة إجمالية 9,2 ملايين دينار خلال يناير

كبار الملاك يستهلون 2020 بإستراتيجية «البيع»

■ 44٪ من الإجمالي لمعاملات متنوعة نفذتها «مؤسسة التأمينات» ■ 84٪ من قيمة التعاملات لتقليص حصص الكبار في 11 شركة

شريف حمدي

سجلت قيمة تعاملات كبار الملاك في أسهم الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية تراجعا كبيرا بنسبة 90٪ خلال تداولات الشهر الأول من 2020، إذ بلغت القيمة الإجمالية لتعاملات كبار سوق الأسهم الكويتي 9,2 ملايين دينار فقط مقارنة مع 89 مليون دينار في ذات الفترة من العام الماضي.

وتنوعت التعاملات بين بيع وشراء واستحواذ وتخارج من شركات إما بالكامل أو بنسب متفاوتة لتصبح أقل من 5٪، على اسهم 26 شركة موزعة على قطاعات السوق، وذلك من خلال 28 عملية.

ووفقا لإحصاء «الأنباء» الذي يعتمد على إفصاحات البورصة لحركة التغيرات بقائمة كبار الملاك خلال تعاملات يناير الماضي تبين ما يلي:

● عمليات البيع بهدف تقليص حصص كبار الملاك تمت على اسهم 11 شركة مدرجة من خلال 13 عملية، وكانت بقيمة إجمالية 7,7 ملايين دينار تشكل 84٪ من الإجمالي.

● عمليات الشراء بهدف زيادة الحصص تمت على اسهم 6 شركات من خلال 6 عمليات، وبلغت قيمتها الإجمالية 1,5 مليون دينار تشكل 16٪ من الإجمالي.

● نفذت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 6 عمليات متنوعة بقيمة 4,08 ملايين دينار تشكل نحو 44٪ من القيمة الإجمالية لتعاملات كبار الملاك خلال يناير الفائت، وغلب على هذه العمليات الشراء، إلا ان قيمة البيع كانت أعلى، حيث باعت «التأمينات» نسبة محدودة من ملكيتها في شركة أجيليتي عبارة عن 02٪ بقيمة تقدر بـ 2,9 ملايين دينار وهي أعلى صفقة لكبار الملاك تمت خلال الشهر الأول من 2020 وكانت من أهم أسباب ارتفاع قيمة العمليات البيعية في مقابل العمليات الشرائية، وبإتمام هذه الصفقة أصبحت حصة «التأمينات» في اجيليتي 19,87٪ بعد أن كانت 20,07٪ وهي ثاني أكبر الملاك بعد الشركة الوطنية العقارية اكبر الملاك بـ 22,3٪.

● كما باعت المؤسسة 0,4٪ من ملكيتها في شركة يونيكاب بقيمة 50 ألف دينار، في المقابل نفذت «التأمينات» 3 عمليات شراء الأولى، على أسهم شركة ميزان بقيمة 838 ألف دينار، والثانية على أسهم شركة STC بقيمة 275 ألف دينار، أما الثالثة فكانت على أسهم شركة تسهيلات بقيمة 47 ألف دينار.

● شهدت قوائم كبار الملاك تغيرات ملحوظة بدخول مستثمرين في قائمة الكبار على 5 شركات تمت من خلال 5 عمليات لتظهر حصصهم بأعلى من 5٪، وأبرز هذه العمليات ظهور مجموعة الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (شركة كفيك للوساطة المالية) ضمن قائمة كبار ملاك شركة الصلبوخ بـ 29,5٪، كما ظهرت «مجموعة محمد عبدالله مطلق دغيم» شركة التعمير الخليجي العقارية وشركة حول العالم القابضة) ضمن قائمة كبار ملاك شركة مينا العقارية بنسبة ملكية 9,7٪.

● في المقابل تم التخارج من اسهم 4 شركات من خلال 4 عمليات لتصبح نسب الملكية أقل من 5٪، أبرزها تخارج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من بنك الخليج.

أكبرها لعقود تصريف المياه في مراكز التجميع

«نفط الكويت»: 19 مليون دينار أوامر تغييرية وقرارات تمديد مناقصات

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة نفط الكويت قررت إصدار 5 أوامر تغييرية وقرارات تمديد لبعض العقود بقيمة 19 مليون دينار، وذلك ضمن أكبر حركة لإصدار أوامر تغييرية منذ عدة أشهر لحين إصدار المناقصات الرئيسية لتلك المشاريع. وفي التفاصيل، قالت المصادر ان الشركة طلبت إصدار الأمر التغييري الاول بمبلغ 5,2 ملايين دينار ما يعادل نسبة 7,13٪ وتخفيض مبلغ مليون دينار من قيمة عقد إدارة المياه في مراكز تجميع رقم 3 و4 و7 و21 في منطقة جنوب الكويت المبرم مع شركة الغانم انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات، فيما رفض الجهاز المركزي للمناقصات العامة طلب تمديد العقد لمدة 333 يوما حتى 23 سبتمبر 2020 وذلك لتغطية تكاليف أعمال إضافية وحذف أعمال أخرى.

وذكرت انه تمت زيادة مبلغ إجمالي قدره 5,1 ملايين دينار ما يعادل 7٪ من قيمة العقد مع نقصان مبلغ 1,7 ملايين دينار من قيمة العقد الخاص بإدارة المياه في مراكز التجميع رقم 6 و8 و11 و19 في منطقة جنوب شرق الكويت المبرم مع شركة الخدمات المتكاملة للمقاولات الميكانيكية والآلات الدقيقة، فيما رفض الجهاز المركزي للمناقصات طلب شركة نفط الكويت تمديد العقد.

وبينت انه تم إصدار أمر تغييري بزيادة مبلغ وقدره 6,1 ملايين دينار ما يعادل 10,38٪ وتخفيض مبلغ 1,8 مليون دينار على عقد إدارة المياه في مراكز تجميع أرقام 9 و10 و20 و22 في منطقة شرق الكويت المبرم مع شركة الهندسة الميكانيكية والمقاولات.

إلى ذلك، أصدرت شركة نفط الكويت قرارا بالتمديد الثاني للعقد الخاص بإيجار سيارات كبيرة متنوعة مع سائقين المبرم مع شركة كي جي إل لتأجير السيارات لمدة 6 أشهر بمبلغ إجمالي قدره 1,25 مليون دينار وذلك لحين الانتهاء من إجراءات طرح المناقصة الجديدة.

وأصدرت الشركة أمرا تغييريا بزيادة مبلغ وقدره 1,3 مليون دينار ما يعادل 15٪ من قيمة العقد الخاص بإنشاء مركز جديد لمجموعة تكنولوجيا المعلومات للتجارة العامة المبرم مع شركة ساي للتجارة العامة والمقاولات مع التمديد لمدة 240 يوما.

البورصة تمنح 16 شركة فرصة لدفع رسوم التداولات قبل الإيقاف

أعلنت بورصة الكويت عن منح 16 شركة مدرجة فرصة لدفع رسم الاشتراك السنوي قبل إيقاف أسهمها عن التداولات في السوق اعتبارا من الاحد 15 مارس 2020.

وقالت البورصة في إفصاح منشور على الموقع الالكتروني أن الشركات هي تمكين القابضة والكويتية للكيبل التلفزيوني وايفكت العقارية وابيار للتطوير العقاري والعالمية للمدن العقارية والمعدات القابضة والوطنية للرماية وبرقان لحفر الآبار وياكو الطبية والشارقة للاسمنت والتنمية الصناعية.

كما شملت القائمة كلا من شركة أسمنت الخليج وأم القيوين للاستثمارات العامة ورأس الخيمة لصناعة الأسمنت والمواد الانشائية والإثمار القابضة والبريق القابضة واجوان الخليج العقارية.

الهدف الإنتاجي المتواضع للغاية عند 3,1 ملايين برميل يومياً استجابة للضغوط التمويلية والعراقيل السياسية أمام الإصلاح المالي

لماذا تخلت الكويت عن هدفها الطموح في إنتاج النفط بإستراتيجية 2040؟

■ نواب مجلس الأمة سيحبطون محاولات دخول شركات النفط العالمية لاستخراج النفط من حقول الشمال

■ أولوية «نفط الكويت» الملحة هي وقف الانخفاض في الحقول الحالية وعلى رأسها حقل برقان العملاق

■ الاستشهاد بـ«المخاوف البيئية» والأجندة الخضراء لتبرير تغيير الإستراتيجية النفطية مضلل ولا يستحق المخاطرة

محمود عيسى

تناولت مجلة «بتروليوم ايكونوميست» الأوضاع النفطية الكويتية، وقالت إن السياسة المحلية ومخاوف تراجع الطلب العالمي على النفط استدعت إجراء مراجعة نحو تخفيض الأهداف الإنتاجية، حيث اتخذ المجلس الأعلى للبترول خلال اجتماع في أوائل فبراير الجاري قرارا حاسما بالنسبة لمستقبل قطاع إنتاج النفط في البلاد، والاقتصاد الذي يعتمد على الهيدروكربونات، وهو القرار الذي سيستمر تنفيذه على مدى العقدين المقبلين.

وأضافت المجلة أن «الأعلى للبترول» الذي يمثل السلطة النهائية للحكومة في مسائل الطاقة بحث اقتراحا بتخفيض هدف إنتاج النفط لعام 2040، فيما يقوم أيضا بمراجعة دقيقة لتخفيض أهداف الإنتاج المؤقتة بشكل جذري.

وكان واضحا منذ عدة سنوات أن استهداف مؤسسة البترول الكويتية منذ فترة طويلة رفع الطاقة الإنتاجية إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2020، لن يتم تحقيقه وبفارق كبير، رغم إصرار المسؤولين بعناد على عكس ذلك.

وقالت المجلة إن العقبة الرئيسية أمام زيادة الإنتاج تتمثل في المعارضة السياسية الراسخة لتلقي المساعدة من شركات النفط العالمية، وتفتقر شركة نفط الكويت التي ظلت طوال عقود تضخ النفط الخام السهل، إلى الخبرة التكنولوجية المتقدمة لاستغلال الاحتياطيات الأثقل والأكثر تحديا في شمال البلاد.

أما التطوير الوحيد في الحقول الشمالية الذي يمضي العمل فيه قدما فهو مشروع فارس السفلي لانتاج النفط الثقيل من حقل الرتقة والذي تم التعاقد عليه مع شركة بتروفاك البريطانية بقيمة 4,2 مليارات دولار في 2015، والمقرر تنفيذه على أساس الهندسة والتوريد والبناء ويقضي بإنتاج 60 ألف برميل يوميا عند تشغيله بالكامل في وقت لاحق من هذا العام. وعندما تم طرح العقد للمرة الأولى في 2013، تضمن ذلك مرحلة ثانية لمضاعفة الطاقة الإنتاجية بحلول هذا العام ــ لكن شركة نفط الكويت لم تبد نيتها في المضي قدما في مزيد من التطوير.

إعلان مفاجئ

وقالت المجلة إن مشاريع القطاع العام في الكويت تشتهر بالتأخير، لذا يتوقع العديد من الشركات تمديد الجدول الزمني بهدوء لبضع سنين لتحسين الطاقة الإنتاجية، ولا مناص من تعرض المشروعات طويلة الأجل لحالة كبرى من غياب اليقين، لاسيما في الكويت، حيث إن الحكومة تعشق الطموحات العظيمة والمشروعات الاقتصادية التي يحتاج تحقيقها الى فترة طويلة والباعثة على الاطمئنان.

وقد وافق المجلس على إعادة هدفه الإنتاجي البالغ 4 ملايين برميل يوميا لمدة 20 عاما وتقليص هدفه لعام 2040 من 4,75 ملايين برميل يوميا الذي توقعه عام 2017، وحدد فقط 3 ملايين برميل يوميا هذا العام ــ وهو المستوى الحالي تقريبا ــ مع إعادة تشغيل حقول المنطقة المقسومة ــ ليزداد بشكل هامشي فقط إلى 3,1 ملايين برميل يوميا بحلول 2025.

ولم يتم إعطاء تبرير لهذا القرار، وعندما ظهرت تقارير عن إعادة التفكير الاستراتيجي لأول مرة في أكتوبر الماضي، تم الاستشهاد بـ«المخاوف البيئية» بصورة مضللة إلى حد ما، حيث لم تشر هذه المخاوف إلى تبني الحكومة فجأة للأجندة الخضراء، ولكن لمخاوفها من تأثير تضافر الجهود العالمية ضد الوقود الأحفوري على الطلب على النفط في المدى الطويل، ويبدو أن هذه المخاوف كانت كافية لجعل التكلفة الهائلة لتحقيق هدف 2040 الأصلي، أمرا لا يستحق المخاطرة.

ضغوط تمويلية

وترجح بتروليوم ايكونوميست أن يكون الهدف الإنتاجي المتواضع للغاية على المدى المتوسط وهو 3,1 ملايين برميل يوميا استجابة لمجموعة من الظروف الدولية والمحلية، اذ تواجه البلاد بالفعل ضغوطا تمويلية غير عادية، على خلفية 5 سنوات من انخفاض أسعار النفط والعراقيل السياسية أمام الإصلاح المالي.

وختمت المجلة بالقول: «سيستمر البرلمانيون الكويتيون في مجلس الأمة حتما في إحباط محاولات تحقيق مستوى مشاركة شركات النفط العالمية الكبرى لاستخراج المخزونات من الحقول الشمالية غير المطورة في البلاد، ومن غير المرجح أن تكون هذه الشركات راغبة في قضاء سنوات في مغازلة السلطات الكويتية على أمل حدوث تقدم في موقفها».

وعلاوة على ذلك، فإن أولوية شركة نفط الكويت الملحة هي وقف الانخفاض في حقولها الحالية، وعلى رأسها حقل برقان العملاق، الذي برغم انه مصدر لنحو نصف إجمالي إنتاج شركة نفط الكويت، إلا أنه بعد مرور 70 عاما على ذلك، لا يتم الحفاظ على مستوى إنتاجه إلا من خلال استخدام وسائل تعزيز الإنتاج، ومن هنا فإن التقرير السنوي لشركة نفط الكويت لعام 2019 قدر الطاقة الإنتاجية لذلك العام أعلى بمقدار 300 ألف برميل يوميا عن 2018، وبالتالي فإن الاهتمام بتعزيز الموارد الحالية يجب ان يكون أمرا عاجلا وغير مثير للجدل.